

الحادث وقد خالف في ذلك جميع المعتزلة وعد ذلك في جهالة لا  
يصح التعويل عليه كيف والمعتزلة لا يقولون بعدم المفارقة للصفة  
والموصوف ولذا لم يشعروا على الأشعي كيف يقولون بعدم  
المفارقة بين الكل والجزء وما أباغت لهم على ذلك وقال الامام  
الرازي ان هذا الاصطلاح من الشيخ على تخصيص لفظ الغير بهذا  
المعنى كما خصص العرف لفظ الابد بذاوات القوام الاربع قلت  
وانت غير بان العرف وهو نفي لزوم تعدد القراء لا يرتب على  
ذلك فلا فائدة فيه ولا حاجة لادخاله في المسائل الاعتقادية  
وقال صاحب الواقت انها لا يوجب الجهل ولا غير وحسب الجزم  
كما في سائر المحالات قلت وانت تعلم ان هذا التاميم في المشتقات  
مثل العالم والقادر لا في مبادئها والكلام انما هو فيها فان الاشعي  
يشبهها والمعتزلة يفتونها وترجمون ان يلزم من اثباتها تعدد القراء  
والاشعي يجب على ذلك بنفي القدر بناء على انها لا هو ولا غيره  
واستعملت المعتزلة بان تكون الواجب لها صفات موجودة  
فاما حادثة فيلزم قيام الحوادث بوائدها وخلوها عنها لا ازل

قول وهو نفي لزوم تعدد القراء انما هو فيها فان الاشعي يشبهها والمعتزلة يفتونها وترجمون ان يلزم من اثباتها تعدد القراء والاشعي يجب على ذلك بنفي القدر بناء على انها لا هو ولا غيره واستعملت المعتزلة بان تكون الواجب لها صفات موجودة فاما حادثة فيلزم قيام الحوادث بوائدها وخلوها عنها لا ازل

وجود كل منهما بدون وجود الآخر تعقلا مطابعا او غير مطابعا قلت  
هذا الجواب غير صحيح عما فهم ان لا يكون هذا القيد ايضا لان المراد  
تفعل وجود احدهما بدون تفعل الآخر نحوما تفعل وجودهما  
بدون الآخر والعقل وجود العالم بدون الصانع بل معلول  
بدون العلة وان عم العقل بحيث يشتمل على الطابع لم يتغير  
بين الصفة والموصوف والكل ما ذكر بعينه ووجوه  
الغيران بانها المشايك اللذان لا يستلزم عدم احدهما عدم  
الآخر يخرج الجزء والكل والصفة والموصوف ولكن يلزم ان  
يكون الصانع والعالم من جميع الاوزان والمزومات خارجة  
عن التعريف ويمكن ان يكون مراد الشيخ من التعريف ذلك فلا  
يرد عليه لا النقص المذكور ولو قيل همان المشايك اللذان  
لا يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر تحقيقا او  
ان يقع تلك النقوض ولكن يدخل فيه الجزء والكل لا باس بدلان  
العرض منه الا حرازه تعدد القراء ولا يدخل في ذلك الجزء  
الكل وانما فعل مراد القول بمفارقة الكل للجزء خصوصا كحرف  
الاشعي في قوله لا يوجب الجهل ولا غير وحسب الجزم كما في سائر المحالات  
مثل العالم والقادر لا في مبادئها والكلام انما هو فيها فان الاشعي يشبهها  
والمعتزلة يفتونها وترجمون ان يلزم من اثباتها تعدد القراء والاشعي يجب  
على ذلك بنفي القدر بناء على انها لا هو ولا غيره واستعملت المعتزلة بان  
تكون الواجب لها صفات موجودة فاما حادثة فيلزم قيام الحوادث بوائدها  
وخلوها عنها لا ازل